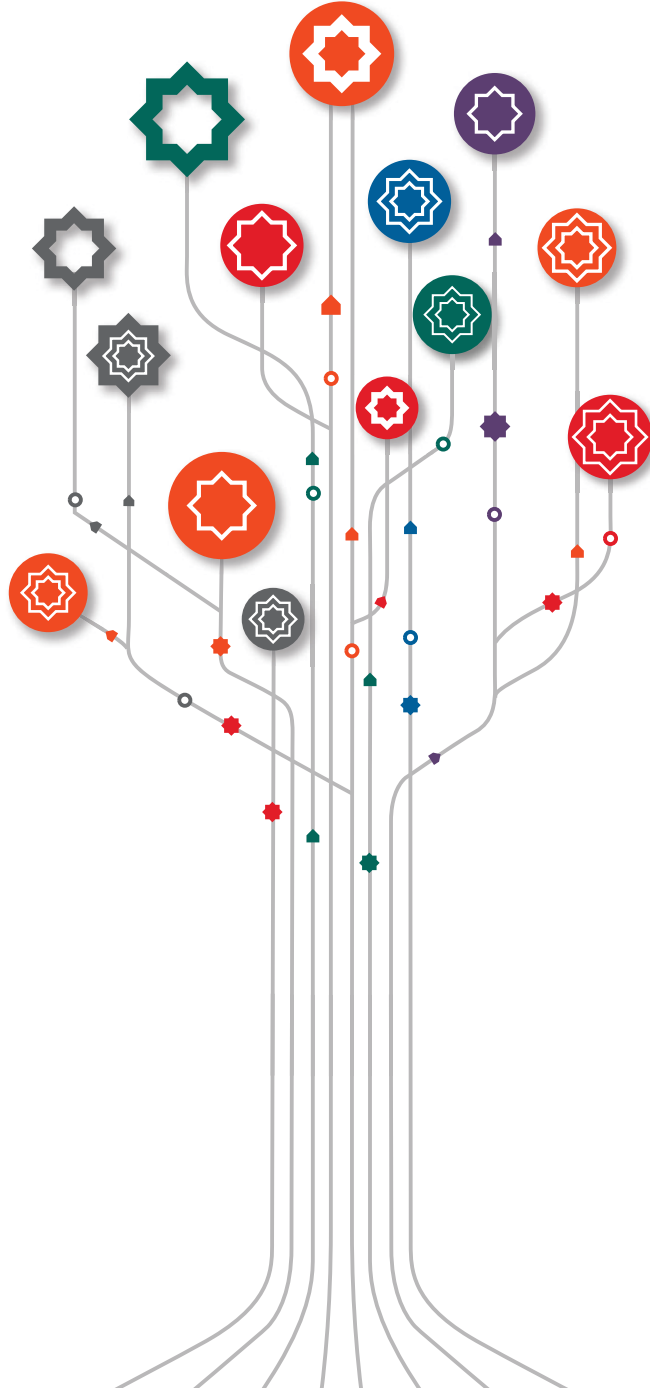


كفاءة | مرونة أصالة في الشراكات



Corporate Governance
(Arabic)

شركاء في الإنجاز

حوكمة الشركات

- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أيّ معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- التأكد من أنّ لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أنّ بيئة المراقبة والينضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء ووضوح وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- القيام بأيّ مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف مجموعة البركة المصرفية. ويتحقق المجلس من أنّ الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينصّ نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمّم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيالية.

اعتبرت مجموعة البركة منذ إنشائها، وحتى قبل أن يصبح ذلك من المتطلبات التنظيمية والرقابية، أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطاً أساسياً لضمان إدارة فعالة للمجموعة من أجل تحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وبناء قيمة مرتفعة ومستمرة للمساهمين. إن تبنى والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة واليقظة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضرورياً لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إنّ مجلس الإدارة ("المجلس") هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنّه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وتعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

- يكون مجلس الإدارة أيضاً، ضمن أمور أخرى، مسؤولاً عمّا يلي:
- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقق من وضع إطار عام وفعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات؛
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أنّ عمليات المجموعة وودعاتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهيكل ملائمة؛
- التحقق من أنّ عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛

ويعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأموال التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخطتها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. ويحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكوّن مجلس الإدارة ممّا لا يقلّ عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدّة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتمّ الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين على ذلك.

ولا يوجد حدّ أقصى للسّن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناءً على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لإحدى أحداث أو ظروف محددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أنّ التعيين الأصلي للعضو كان مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية؛
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه / تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتمّ إبلاغ المجلس به خطياً؛
- عند استقالة العضو رسمياً من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق في أجل معقول، أو
- تقلّد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

كجزء من مسؤولية مجلس الإدارة في التحقق من تطبيق حوكمة شركات فعّالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة مكتوبة للامتثال تحكم عملية امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة، ولا سيّما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. ولقد قام المجلس بتفويض مسؤولية متابعة الامتثال إلى لجنة الحوكمة والامتثال بشكل مباشر. ويتمّ أداء هذه المسؤولية عن طريق دائرة الامتثال المناط بها تولّي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال على الموظفين في المجموعة وضمان وجود منهجية فعّالة للامتثال والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال ووضع ضوابط تشغيلية وإطار عام محكم لمتطلبات سياسة (اعرف عميلك) ومكافحة غسل الأموال. وتقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الامتثال فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2010 متطلبات جديدة يجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من (لائحة الضوابط الرقابية على أعلى مستوى) من (كتاب القواعد) فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط، وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014 أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطلبات التي تتعلّق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والآخذين مخاطر حقيقية (أنظر أدناه)، وقد تمّ اعتماد هذه المتطلبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم المجموعة بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفضّلة للتأكد من الامتثال لهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتمّ التعرف عليه. وتتمّ إحاطة كلّ من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية علماً بشكل تام بأيّ قصور كهذا إن وجد والخطوات التي يتمّ اتخاذها لمعالجته. وبناءً على هذا الإجراء، فقد تقدمت مجموعة البركة المصرفية سابقاً بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنّه ليس عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة حسب التعريف المنصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي.

كما تقوم مجموعة البركة المصرفية باستمرار بالتحقق من أنّ مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلاً جيّداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين تكون لديهم مسؤولية إضافية في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

حوكمة الشركات (تتمة)

وتماشياً مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد المصرف المركزي.

وفي 20 مارس 2017 انتخبت الجمعية العمومية العادية أعضاء مجلس الإدارة التاليين لمدة ثلاث سنوات:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبد الله كامل - رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ عبد الله صالح كامل - نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي
4. الأستاذ محي الدين صالح كامل
5. الدكتور خالد عبد الله عتيق

أعضاء مستقلون

1. الأستاذ عبد الله عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ صالح محمد اليوسف
3. الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي
4. الأستاذ جمال سعيد بن غليظة
5. الدكتور باسم إبراهيم عوض الله
6. الأستاذ سعود صالح الصالح
7. الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو تنفيذي

1. الأستاذ عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الأستاذ عبد الله صالح كامل (عضو غير تنفيذي)، وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة الأستاذ عدنان أحمد يوسف (عضو تنفيذي) والأستاذ عبد الإله صباحي (عضو غير تنفيذي) والأستاذ صالح محمد اليوسف (عضو مستقل). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، و فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات (صالح ومناسب) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

وتماشياً مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقديم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات والامتثال لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي للمجموعة، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماماً عن الإدارة التنفيذية، كما أن كلا منهم مسؤول بشكل فردي عن تجميع ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيب مجلس الإدارة ولجانها بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهماتهم اسقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استناداً لسياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأيّ تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلّق بمهام طلب تفصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال للقوانين واللوائح المطبّقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للجنة كما تمّ ذكره أعلاه، وأيضاً من قبل المدقّقين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتمّ إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدقّقون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون لأيّ سلطات اختصاص في أي مكان تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورهما، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظاماً للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظّفين أن يعبروا بسرية تامة عن أيّ مخاوف فيما يتعلّق بأيّ مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقاً لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأيّ عضو في اللجنة أو لمسؤول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر

يرأس الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، وتضمّ اللجنة في عضويتها الأستاذ جمال بن غليظة (عضو مستقل) والدكتور خالد عتيق (عضو غير تنفيذي). وتجتمع اللجنة رسمياً مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناءً على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجيات الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إنّ هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان وجود تشخيص وإدارة فعّالين للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتمّ تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/أو أيّ من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

تعمل لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. ويرأس اللجنة الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل) والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل). وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقاً لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضاً بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو مذكور أدناه.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. وعندما تتمّ مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسيين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنّها مسؤولة أيضاً عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق

يرأس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل)، وتضمّ في عضويتها الدكتور باسم عوض الله (عضو مستقل) والأستاذ محي الدين صالح كامل (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسمياً أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعاً واحداً من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعّال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختصّ اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلاليّة ومؤهلّات وفاعليّة وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلّق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال

تشكلت لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال في نوفمبر 2018، وتمّ تعيين أعضائها بداية من فبراير 2019. ويرأسها السيد جمال بن غليطة (عضو مجلس إدارة مستقل) وأعضاؤها الآخرون هم السيد يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مجلس إدارة مستقل) والدكتور خالد عتيق (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي) والدكتور باسم عوض الله (عضو مجلس إدارة مستقل). كما تضم اللجنة في عضويتها الدكتور أحمد محي الدين أحمد ممثلًا عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. تجتمع اللجنة على الأقل 4 مرات استناداً لميثاق حوكمة المجموعة في السنة ولكن قد تجتمع لأكثر من ذلك بناءً على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود إطار متين لحوكمة الشركات وثقافة امتثال قوية في كامل المجموعة بما في ذلك إجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وبقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ الموحد، وبالتالي تقليل المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعة ضوابط وأنظمة الحوكمة بشكل دوري لكشف أي نقاط ضعف، إن وجدت، لتتم معالجتها. ونظراً لتواجد المجموعة في عديد من البلدان، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام بشكل جيد بالتشريعات القانونية والقواعد التنظيمية والرقابية المحلية ذات الصلة بحيث يتم الحفاظ على معايير امتثال على مستوى عالٍ ومتوافقة مع المعايير المنصوص عليها في المعايير الدولية.

لجنة مجلس الإدارة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

يرأس الدكتور باسم عوض الله (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله صباحي (عضو غير تنفيذي) والأستاذ صالح محمد اليوسف (عضو مستقل).

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة. حيث تشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجاً يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدّم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعياً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلامي. وتنفّذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية. ويتمّ تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجنة وتقريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2019

اسم المجلس / اللجنة	عدد الاجتماعات في 2019	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	6	20/02/2019	الأستاذ عدنان أحمد يوسف	6
		20/03/2019	الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبحي	6
		12/05/2019	الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	5
		06/08/2019	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	6
		03/11/2019	الأستاذ جمال بن غليطة	6
		23/12/2019	الدكتور باسم عوض الله	6
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	6
			الأستاذ سعود صالح الصالح	6
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	6
			الأستاذ عبد الله صالح كامل، الرئيس	4
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبحي	4
		اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	4	10/09/2019
05/12/2019	الأستاذ عدنان أحمد يوسف			4
10/02/2019	الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي، الرئيس			5
12/05/2019	الدكتور باسم عوض الله			5
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	5	05/08/2019	الأستاذ محي الدين صالح كامل	5
		03/11/2019	الدكتور أحمد محي الدين أحمد*	1
		23/12/2019		
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	4	07/02/2019	الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	4
		24/07/2019	الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	4
		03/10/2019	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	4
		12/12/2019		
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	4	05/03/2019	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل، الرئيس	4
		21/05/2019	الأستاذ جمال بن غليطة	4
		25/09/2019	الدكتور خالد عبد الله عتيق	4
		21/11/2019	الأستاذ سعود صالح الصالح**	3
لجنة مجلس الإدارة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة	3	20/02/2019	الدكتور باسم عوض الله، الرئيس	3
		12/05/2019	الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبحي	3
		03/11/2019	الأستاذ صالح محمد اليوسف	3
		20/03/2019	الأستاذ جمال بن غليطة، الرئيس	3
لجنة مجلس الإدارة للحكومة والامتثال	3	25/09/2019	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	3
		23/12/2019	الدكتور خالد عبد الله عتيق	3
			الدكتور باسم عوض الله	3
			الدكتور أحمد محي الدين أحمد***	2

* حضر العضو اجتماع واحداً فقط (كممثل للهيئة الموحدة للرقابة الشرعية) قبل قرار مجلس الإدارة بفصل الحكومة عن لجنة التدقيق

** لم يكن قد تم تعيينه بعد عضواً في اللجنة

*** عين بتاريخ 20 فبراير 2019 كعضو في لجنة مجلس الإدارة للحكومة والامتثال ممثلًا للجنة الرقابة الشرعية وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي

حوكمة الشركات (تممة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد الله كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد الله كامل هو رئيس مجموعة دلة البركة، وهي واحدة من أكبر مجموعات الأعمال في المملكة العربية السعودية. أسس المجموعة قبل أكثر من 50 عاماً، وكان قد أنشأ شركة البركة للاستثمار والتنمية، وهي شركة قابضة للعديد من المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مختلف أنشطة الأعمال حول العالم.

ويعتبر الشيخ صالح عبد الله كامل أحد الشخصيات الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ويعتبر من أعلى المراجع في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وبالإضافة إلى كونه رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات في مجموعة دلة البركة، فهو عضو في مجالس العديد من الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الخيرية والثقافية مثل مؤسسة الفكر العربي ومؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، وصندوق التضامن الإسلامي والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

والشيخ صالح عبد الله كامل هو رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهو عضو في الفريق الاستشاري لرئيس البنك الإسلامي للتنمية.

وتقديراً لجهوده الشخصية والإسهامات الكبيرة لمجموعة دلة البركة في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والرفاهية، حصل الشيخ صالح عبد الله كامل على العديد من الميداليات والألقاب والجوائز بما في ذلك وسام الاستقلال الأردني، ووسام الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، والوسام العلوي، المغرب، والجائزة الملكية للتمويل الإسلامي، ماليزيا، وجائزة المصرفي الإسلامي من البنك الإسلامي للتنمية.

الأستاذ/ عبد الله عمار السعودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله عمار السعودي هو رئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات بطرابلس، ليبيا والرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبدالله السعودي ومشاركوه" ذ.م.م في البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني بيروت. كما أنه مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980 حتى 1994. كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (مغفاه)، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين. كما قام أيضاً بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، طرابلس وشغل فيه منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من 1972-1980. وعمل الأستاذ عبدالله أيضاً في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاماً شغل خلالها مناصب مختلفة.

الأستاذ عبدالله السعودي مصرفي بارز ومرموق على المستوى الدولي، ويملك خبرة تزيد على خمسة عقود في هذا المجال. وقد تم تكريمه بالعديد من الميداليات العالمية خلال مسيرته المهنية، من أبرزها حصوله على لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً" في عام 1980 في حفل تكريم أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن، وجائزة "أفضل شخصية مصرفية" عام 1990 من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية، وجائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام 1993 من اتحاد المصارف العربية، بالإضافة للعديد من الأوسمة والميداليات الذهبية، من أبرزها وسام من ملك إسبانيا والميدالية الذهبية من الرئيس الإيطالي في العام 1977، والميدالية الكبرى من رئيس الجمهورية التونسية عام 1993.

كما مُنح جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير - التابع للجامعة العربية في عام 2012، كما منح في العام 2018م جائزة الشخصية المصرفية العربية من قبل اتحاد المصارف العربية في بيروت. الأستاذ عبد الله السعودي يحمل الجنسية الليبية وحاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة.

الأستاذ/ عبد الله صالح كامل

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله صالح كامل هو الرئيس التنفيذي لمجموعة دلة البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (إعمار). وقد شغل الأستاذ عبدالله كامل في السابق عدداً من المناصب التنفيذية في مجموعة دلة وصولاً إلى منصب نائب الرئيس لقطاع الأعمال حتى عام 1999، عندما شغل منصبه الحالي.

يملك الأستاذ عبدالله كامل خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال. كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو مجلس إدارة الغرفة لدورتين)، ومنظمة الرؤساء العرب، وجمعية أصدقاء السعودية، ومجلس أمناء صندوق المؤبة، ومنتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال. الأستاذ عبدالله كامل، سعودي الجنسية، ودرس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ صالح محمد يوسف

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ صالح محمد يوسف هو رجل أعمال كويتي مرموق، حيث شغل عدة مناصب مرموقة في الكويت وعلى المستوى الإقليمي منها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي خلال الفترة من 1988-2005م، وقبل ذلك كان الأستاذ صالح يوسف قد شغل عدة مناصب تنفيذية في بنك الكويت الصناعي، وبنك الكويت المركزي لفترة 11 سنة كمسؤول عن الرقابة المصرفية وكمدير لإدارة التفتيش الميداني.

كما تولّى منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة أفكار القابضة - الكويت لغاية سبتمبر 2010. كما ترأس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية الإسلامي - البحرين ورئيس مجلس مستشاري بنك المؤسسة العربية - فرانكفورت. كما كان عضواً في مجلس إدارة مجموعة الأوراق المالية - الكويت، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج - الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية - البحرين، والبنك الأهلي المتحد - لندن ومؤسسة الخليج للاستثمار - الكويت والهيئة العامة للصناعة - الكويت. كما كان عضواً في مجلس الأمناء بمعهد الكويت للأبحاث العلمية وعضو في لجنة الاستثمار الأجنبي - الكويت وعضو مفوض بمجلس المفوضين في هيئة أسواق المال - الكويت.

حالياً هو عضو مجلس إدارة في مجموعة البركة المصرفية - البحرين و بنك البركة لبنان، وبنك البركة تونس.

الأستاذ صالح محمد يوسف يحمل درجة بكالوريوس تجارة - تخصص محاسبة وتدقيق من جامعة الكويت ولديه خبرة مصرفية طويلة لأكثر من 39 سنة.

ويتمتع الأستاذ عبد الإله صباحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عاماً، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية. والأستاذ صباحي سعودي الجنسية حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي هو رئيس مجلس إدارة بنك البركة مصر وعضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سورية. وقد شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ومنصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي في دبي، ونائب المدير العام لصندوق أبوظبي للإنماء.

وتمتد خبرة الأستاذ إبراهيم الشامسي أكثر من 46 عاماً في قطاع الخدمات المالية وفي خدمة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. والأستاذ إبراهيم الشامسي إماراتي الجنسية حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ جمال بن غليظة

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ جمال بن غليظة حالياً منصب المدير العام لمجموعة شركات بن غليظة ومستشار رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة منذ العام 2018. وسابقاً كان رئيساً تنفيذياً لهذا البنك خلال الفترة من 2012 ولغاية 2018. كما شغل سابقاً عضوية مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي وفي نفس الوقت منصب نائب للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والمدير العام للأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، وهو الشركة الأم لمصرف الإمارات الإسلامي. وحقق لمصرف الإمارات الإسلامي نمواً غير مسبوقاً مكنه من الحصول على العديد من الجوائز، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك إسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما رأس الأستاذ بن غليظة مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في شركة تنفيذ المحدودة.

ويحمل الأستاذ بن غليظة الجنسية الإماراتية ولديه خبرة مصرفية تمتد إلى ما يزيد عن 29 عاماً، شغل خلالها مناصب رئيسية في مختلف التخصصات بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. له العديد من الإسهامات الهامة تتضمن التخطيط لإطلاق "الإمارات الإسلامي"، وتأسيس وحدات أعمال جديدة ضمن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة وشركة إدارة الأصول وشركة الإمارات المالية. علاوة على ذلك، كان له دوراً بارزاً في مسيرة النمو التي شهدتها إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل هو عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحريني، ومصرف عجمان، الإمارات العربية المتحدة. شغل في السابق منصب مدير عام شركة الإمارات المالية، وقبلها شغل منصب مدير تنفيذي للاستثمار في بنك دبي الإسلامي، إلى جانب العديد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني. كما شغل الأستاذ

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قاد الأستاذ عدنان أحمد يوسف مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوعاً على مستوى العالم. ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة السودان وبنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، وبنك البركة الجزائر وبنك البركة باكستان وبنك البركة سورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحريني، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

ويرأس الأستاذ عدنان حالياً مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لدورتين متتاليتين، (2007-2013). وعمل الأستاذ عدنان سابقاً لدى المؤسسة العربية المصرفية أكثر من 20 عاماً في مختلف المناصب القيادية كان آخرها عضوية مجلس إدارة المؤسسة.

في عام 2011، حصل على وسام (الجدارة من الدرجة الأولى)، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين. وفي 2017، استلم الأستاذ عدنان جائزة الحرية الفخرية، وهي أعلى تكريم من مدينة لندن، نظير مساهماته المتميزة في الخدمات المصرفية العالمية.

كما حاز على لقب شخصية التمويل الإسلامي لعام 2017 وذلك ضمن حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمية. كما حصل على جائزة "التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي "لارينا" تقديراً لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم. وفي عامي 2004 و 2009 حصل الأستاذ عدنان على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية.

وفي 2017، فاز الأستاذ عدنان بجائزة المال والأعمال الإسلامية الثانية عشر نظير إسهامه المتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية. وفي 2016، مُنح الأستاذ عدنان لقب (مفوض سامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030). كما فاز بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك تقديراً لدوره الكبير في برامج الخدمة والمسؤولية الاجتماعية محلياً ودولياً، وكذلك تقديراً للدور الريادي لمجموعة البركة المصرفية في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية وذلك في مؤتمر عمان الدولي للمسؤولية الاجتماعية 2016. كما حصل على لقب السفير الأممي للمسؤولية الاجتماعية (مملكة البحرين) من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية في عام 2016.

والأستاذ عدنان حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديراً لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحه جامعة الجنان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال. يمتلك الأستاذ عدنان خبرة لأكثر من ثلاثة عقود في الصيرفة الدولية.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الإله صباحي هو نائب رئيس مجموعة دلة البركة، المملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنه عضو في مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، وعدد من الشركات العالمية الأخرى.

حوكمة الشركات (تممة)

الأستاذ محي الدين كامل يحمل الجنسية السعودية مع خبرة متنوعة مدتها 17 عاماً، ودرس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود صالح الصالح هو رئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية في المملكة العربية السعودية، وعضو مجلس إدارة إعمار المدينة الاقتصادية. وشغل في السابق عدداً من المناصب العليا منها رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة ساب - بي ان بي باريا إدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصدوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة املاك الدولية للتطوير والتملك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 33 عاماً، بما في ذلك 25 عاماً عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأعقبها مناصب عليا في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. و تدرّج في العديد من المناصب الإدارية وصولاً إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عيّن أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية بمرتبة وزير. الأستاذ سعود الصالح سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاندستيت، أوراوجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود أيلاند الأمريكية والعديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق

عضو مجلس الإدارة

يتولى الدكتور خالد عبد الله عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك الأسرة في مملكة البحرين. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية وذلك للتأكد من التزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، الدكتور خالد هو حالياً عضو مجلس إدارة في بنك البركة الإسلامي - البحرين. كما عمل في مناصب قيادية مع عدد من المؤسسات، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 38 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذاً مساعداً في جامعة البحرين. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

يوسف بن فاضل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة في العديد من المؤسسات المالية من بينها شركة الاتحاد للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وبنك البوسنة الدولي، وشركة دبي الإسلامية للتأمين.

يحمل الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل الجنسية الإماراتية وحاصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، سيوكين، ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية مع خبرة تزيد عن 33 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية.

الدكتور/ باسم إبراهيم عوض الله

عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض الله هو الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والاستراتيجية الواقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة، ونائب رئيس مجلس الإدارة في البنك العربي في الأردن، وعضو مجلس الإدارة في البنك العربي الوطني، في المملكة العربية السعودية. وقد شغل في السابق مناصب السكرتير الاقتصادي لرئيس الوزراء (1992 - 1996)، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء

(1999-1999)، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999-2001)، وزير التخطيط والتعاون الدولي (أكتوبر 2001 - فبراير 2005)، وزير المالية (2005) مدير مكتب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين (أبريل 2006 - نوفمبر 2007)، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي (نوفمبر 2007 - أكتوبر 2008).

وعمل الدكتور باسم عوض الله أيضاً كأمين عام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة بين 2010 وحتى 2013. كما تمّ منحه مقعد الملك عبدالله بن عبد العزيز للزمالة الزائرة في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد وذلك في عام 2012. كما أنه عضو في المجلس الاستشاري لمركز الشرق الأوسط في كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، ونائب رئيس مجلس الأمناء في جامعة القدس، فلسطين. وحصل الدكتور عوض الله على وسام الحسين للتعطاء المميز، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية وكذلك عدد من الأوسمة من مختلف الدول.

الدكتور باسم عوض الله لديه خبرة متنوعة ولمدة 33 عاماً وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن/كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، وعلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد الدولي والتجارة والتمويل من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين كامل هو نائب الرئيس التنفيذي للاستثمارات المباشرة في شركة دلة البركة القابضة وعضو في اللجنة الإدارية للشركة. وقد شغل سابقاً منصب رئيس مجالس إدارات كل من شركة دلة للأنتاج العالمي وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة. هو أيضاً وعضو في مجلس إدارة كل من شركة دلة للاستثمار العقاري وشركة ألاماظة للتطوير العقاري، مصر؛ وشركة جبل عمر للتنمية، وشركة الخزامى للإدارة، والمجموعة السعودية للبحوث والتسويق، وشركة دلة الصحية، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر وشركة VFS Tasheel العالمية. وقد عمل الأستاذ محي الدين كامل سابقاً كعضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة جدة، وهو نشط في مجالي العمل العام والمجتمعي في المملكة العربية السعودية.

الهيئة الموحد للرقابة الشرعية

يتمّ انتخاب أعضاء الهيئة الموحد للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة، وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية،
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة،
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت، وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضّح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة، بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تمّ فصل التدقيق الشرعي الداخلي عن التدقيق الداخلي وأصبح إدارة مستقلة تتبع الهيئة الشرعية وظيفياً والرئيس التنفيذي إدارياً. كذلك تمّ استحداث وظيفة "المراقب الشرعي"، والذي يتبع الهيئة الشرعية وظيفياً والرئيس التنفيذي إدارياً. ويعمل كل من المراقب الشرعي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لميثاق يحدّد المهام الفنية لكم منهما بما يتفق مع تعليمات المصرف المركزي.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة المصرفية اهتماماً بالغاً بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المركز الرئيسي أو الوحدات التابعة لها. وتقوم سياسة الامتثال في مجموعة البركة المصرفية على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنصّ عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية، وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعقّمة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقلّ عن 6 مرات في السنة، ويتمّ دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة، ولا يتمّ دفع أيّ مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحد للرقابة الشرعية

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع

الرئيس

يحمل الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية، وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية. كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المراكز الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، كما شغل الشيخ سابقاً منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضاً عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله المنيع لا زال يشترك في عضوية العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. كما عمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود رئيساً لقسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وأستاذاً في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام 1985. وهو أيضاً يتمتع بعضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

الشيخ الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان

عضو

الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان حاصل على درجة ماجستير آداب ودرجة الدكتوراه في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية، وهو أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء وعضو مجلس إدارة لجنة حقوق الإنسان ويعمل كمستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية. وهو أيضاً عضو في الجمعية الفقهية السعودية وعضو في الجمعية القضائية السعودية.

* انتهت عضوية الشيخ الدكتور عبد العزيز الفوزان في مارس 2019

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد

عضو

الدكتور أحمد محي الدين أحمد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ودرجة الماجستير في فقه المعاملات من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان. وقد شغل الدكتور أحمد محي الدين أحمد سابقاً رئيس قسم البحوث والتطوير في مجموعة البركة المصرفية ويشغل الدكتور أحمد حالياً عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة مصر وعضوية الهيئة الشرعية في RHB باليزيا. كما يتمتع بعضوية مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة. وقد شغل الدكتور منصب الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والزراعة والصناعة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

حوكمة الشركات (تممة)

الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري

عضو

عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والمستشار بالديوان الملكي. حاصل على درجة الدكتوراه كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وقد شغل عدد من المناصب المختلفة حيث بدأ عمله معيدا ثم محاضرا بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رقي إلى أستاذ مساعد وبعد ذلك أستاذ مشاركة بكلية الشريعة في نفس الجامعة، وله العديد من المؤلفات التي بلغت 65 مؤلفا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية المحكمة.

الدكتور/ العياشي الصادق فداد

عضو

25 سنة خبرة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - جدة. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والباكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. شغل عدد من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإقامة.

وقد كان عضوا في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حاليا عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الأستاذ/ يوسف حسن خلوي

عضو

متخصص ممارس في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. خريج كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بتقدير ممتاز. حاصل على درجة الماجستير في أصول الفقه. بالإضافة إلى على دورات مكثفة في القانون في مجال: القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبه القانوني في أكثر من مكتب استشارات قانوني عالمي في فرانكفورت وجنيف ولندن. وقد شغل منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض. وعمل في شركات استشارات قانونية عالمية حتى أسس مجموعة متخصصة في لندن مع فروع في عدد من دول العالم. وقد أسس عددا من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية منذ عام 2000 وكذلك عددا كبيرا من الشركات المملوكة لعدد من المستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم.

وهو عضو في عديد من مجالس الإدارة في عدد من الشركات حول العالم، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري - الرياض. وهو عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة والمراقب الشرعي

الدكتور التيجاني الطيب محمد هو مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 11 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديداً في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2007.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 5 اجتماعات للهيئة خلال عام 2019. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
فضيلة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع	رئيس الهيئة	5
فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة	5
الشيخ الدكتور أحمد محي الدين أحمد	عضو	5
الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	عضو	5
الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	5
الأستاذ/ يوسف حسن خلوي	عضو	5

الإدارة التنفيذية

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخوّلة بالموافقة على معاملات الائتمان، كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة، والتسهيلات الائتمانية المتعثرة، ومستويات المخصصات للديون المتعثرة. ويرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعيّن في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة الإدارة للمخاطر

يتمثل دور لجنة الإدارة للمخاطر في مساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في إدارة مراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة وآليات التحكم في المخاطر داخل مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، إلى جانب مدير نظام إدارة المخاطر بالمجموعة.

لجنة الامتثال

يتبلور دور لجنة الامتثال حول ضمان إدارة المجموعة لجميع مخاطر الامتثال بشكل ملائم ومستمر وفقاً لمبادئ سياسة عدم التهاون مطلقاً مع أي شكل من أشكال عدم الامتثال، وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية، فضلاً عن ضمان التزام المجموعة بقوانين وأحكام مصرف البحرين المركزي وأي متطلبات تنظيمية أخرى معمول بها. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للجنة في تحديد مستوى تقبل مخاطر الامتثال والإشراف على جميع المسائل المتعلقة بالامتثال ووضع الاستراتيجيات والسياسات والتوجيهات الخاصة بذلك لجميع وحدات مجموعة البركة المصرفية، وذلك فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب والعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار المبالغ المودّد والامتثال الرقابي. ويرأس لجنة الامتثال الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات الائتمان وإدارة المخاطر، والمالية، وامتثال المجموعة، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة علاوة على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد عملية إدارة المعلومات والعمليات. ويرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والمالية، وتقنية المعلومات التخطيط الاستراتيجي.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. ويرأس اللجنة رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية، وتضم اللجنة في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات تقنية المعلومات التخطيط الاستراتيجي.

لقد فوّض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلّق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتصميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحّدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2019، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات، والعمليات والشؤون الإدارية، والتدقيق، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية، والامتثال، والصيرفة التجارية، والشؤون القانونية، وتقنية المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتدقيق الشرعي الداخلي، المراقب الشرعي، الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة. وتكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق والمسؤوليات التي تتعلق بوظيفة أو منصب ذلك العضو. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤولياتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والصيرفة والخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية، التجارية والشؤون القانونية، وتقنية المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي، والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية.

حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والشؤون القانونية، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان يمتلك خبرة مصرفية عالمية لفترة تزيد عن ثلاثة عقود. وقاد الأستاذ عدنان مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوعاً على مستوى العالم. ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة السودان وبنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، وبنك البركة الجزائر وبنك البركة باكستان وبنك البركة سورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

ويرأس الأستاذ عدنان حالياً مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ومقره في لبنان لدورتين متتاليتين، (2007-2013). وعمل سابقاً لدى المؤسسة العربية المصرفية لمدة عشرين عاماً، حيث شغل في الأخير منصب عضو مجلس إدارة المؤسسة.

وفي عام 2011، حصل الأستاذ عدنان على وسام (الجدارة من الدرجة الأولى)، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين. وفي 2017، استلم الأستاذ عدنان جائزة الحرية الفخرية، وهي أعلى تكريم من مدينة لندن، نظير مساهماته المتميزة في الخدمات المصرفية العالمية.

كما حاز الأستاذ عدنان على لقب شخصية التمويل الإسلامي لعام 2017 وذلك ضمن حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمية. كما حصل على جائزة "التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي "لاريا" تقديراً لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم. وفي عامي 2004 و 2009 حصل الأستاذ عدنان على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية.

وفي 2017، فاز الأستاذ عدنان بجائزة المال والأعمال الإسلامية الثانية عشر نظير إسهامه المتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية. وفي 2016، مُنح الأستاذ عدنان لقب (مفوض سامي

للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2030) من قبل الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية. وفي عام 2015، منحه الشبكة لقب السفير الأممي للمسؤولية المجتمعية (مملكة البحرين). واستلم الجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك تقديراً لدوره الكبير في برامج الخدمة والمسؤولية الاجتماعية محلياً ودولياً، وكذلك تقديراً للدور الريادي لمجموعة البركة المصرفية في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية وذلك في مؤتمر عمّان الدولي للمسؤولية الاجتماعية 2016.

والأستاذ عدنان حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديراً لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحه جامعة الجان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال.

الأستاذ/ حمد عبد الله العقاب

نائب الرئيس التنفيذي

يتمتع السيد حمد العقاب بخبرة تزيد عن 26 عاماً في الأعمال المصرفية والمالية والتدقيق. يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في لبنان ونائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني. كما أنه عضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة الجزائري وبنك البركة مصر. بالإضافة إلى ذلك، يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية وكذلك لجنة الرواتب والمكافآت في بنك البركة مصر. وهو أيضاً رئيس لجنة التسهيلات الائتمانية في مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني ورئيس لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بنك البركة التركي للمشاركات. كما أنه عضو في العديد من اللجان الأخرى في مجالس إدارة هذه البنوك التابعة. كما يشغل السيد العقاب رئاسة مجلس المعايير المحاسبية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2005، عمل السيد العقاب في مصرف شامل "بنك الإثمار حالياً" وأثر أندرسون ويونيليفر ومؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حالياً).

اعتباراً من مارس 2019، تم تعيين السيد العقاب في منصب الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي بالإضافة إلى مسؤوليته كنائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية. السيد العقاب حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة البحرين وهو كذلك محاسب قانوني معتمد ومحاسب إدارة عالمي معتمد.

الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الاستراتيجي

يتمتع الأستاذ كريشنا مورثي بأكثر من 42 عاماً من الخبرة في إعداد التقارير المالية والإدارية، وتمويل المؤسسات وهيكل التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الاستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية عام 2004، ترأس قطاع الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو- كندا التي انتقل إليها بعد عمله لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج. وقبل ذلك، أنفق 13 سنة في المؤسسة العربية المصرفية في مجالات الصيرفة الاستثمارية والخزينة وعمل الأستاذ مورثي في سنواته الأولى كمتخصص في الشؤون المالية في كل من الهند والبحرين.

الأستاذ كريشنا مورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة، وزميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة بكالوريوس في التجارة.

• تقاعد السيد كريشنا مورثي من مجموعة البركة المصرفية اعتباراً من 31 أكتوبر 2019 بعد خدمة دامت لمدة 15 عاماً.

البحرين الإسلامي ثم انتقل إلى مؤسسات حكومية وخاصة أخرى قبل الانضمام إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2008. الأستاذ أحمد البلوشي هو أيضا رئيس المجلس الاستشاري لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية ورئيس لجنة الرقمية والأمن السيبراني في جمعية مصارف البحرين. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر وحاصل على درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات من جامعة كانبرا في أستراليا. كما أنه يحمل عددا من المؤهلات المهنية الإضافية في قطاع تكنولوجيا المعلومات مثل شهادة حوكمة تقنية المعلومات المعتمد (CGEIT) وشهادة تدقيق نظم المعلومات المعتمد (CISA)، وشهادة إدارة أمن المعلومات المعتمد (CISM) وغيرها.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه أكثر من 27 عاما من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات/الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية/المتوسطة، والتجزئة، ولسنيين عديدة، شمل عمله أيضا استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية مع سيتي جروب في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك أ بي إن أمر، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة الائتمان. وفي مجال الائتمان وإدارة المخاطر، شغل عددا من المناصب العليا بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة دي أي بي كايبتل (شركة تابعة مملوكة بالكامل/ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي) ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كايبتل في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية. وكان آخر دور له لدى بنك أبوظبي الوطني هو رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية. كما أنه عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وقد عمل في ثالث خطوط دفاع - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهدها. وتؤهله خبرته العمل في المصارف التقليدية والإسلامية. الأستاذ أزهار عزيز دوقار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية مع البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد. وكانت أطروحته الماجستير في التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 21 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحكومة، وهو أيضا سكرتير اللجنة. كما أنه يشارك كمرافق في اجتماعات لجان التدقيق للبنوك التابعة للمجموعة. وتشتمل مسؤوليته التدقيق أيضا على مراجعة أنظمة الرقابة على تقنية المعلومات والمخاطر والأنظمة الرقابية والحكومة والامتثال. وقد عمل سابقا مديرا في إدارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وإرينست ويونغ. الأستاذ محمد العلوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

يملك الأستاذ عبد الرحمن شهاب خبرة مصرفية تفوق 40 عاماً عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة باكستان المحدود. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في مايو 2006 كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات والشؤون الإدارية في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه في 2002 بعد مسيرة مهنية ناجحة من 1985 إلى 2002 في مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حالياً)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي فروع البحرين لكل من أمريكان إكسبريس بنك، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن. حيث بدأ حياته المهنية في حبيب بنك المحدود عام 1973. الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل، بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية بالمجموعة

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرات مهنية لأكثر من 35 عاماً من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية ومؤسسات مالية. كما أنه سكرتير لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وبعض لجان مجلس الإدارة. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في منصب نائب رئيس أول - رئيس الشؤون القانونية والامتثال، ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى. وقبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل مديراً للشؤون القانونية في بنك البركة الإسلامي البحرين، وقبل ذلك عمل في سلطنة عمان منذ عام 2001 حتى 2004 في شركة محاماة دولية، وفي سلطنة عمان تمّ اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، وقبلها عمل لأكثر من 20 عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان. الأستاذ صالح أبو زيد حاصل على بكالوريوس القانون من جامعة الخرطوم، السودان.

* تقاعد الأستاذ صلاح عثمان أبو زيد من مجموعة البركة المصرفية اعتباراً من 31 يناير 2020.

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق

نائب رئيس أعلى - رئيس الخدمات المصرفية التجارية

يملك الأستاذ محمد القاق خبرة مصرفية تزيد عن 28 عاماً في الصيرفة التجارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمع لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تسهيلات الشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، كما كان عضواً في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009 إلى 2012. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر. الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ أحمد البلوشي

نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات

يملك الأستاذ أحمد البلوشي أكثر من 19 عاماً من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات اكتسبها أثناء عمله في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بما في ذلك القطاع المصرفي. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك

حوكمة الشركات (تتمة)

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 21 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان آخر منصب له رئيس قسم الخزينة وتوظيف الاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات لأكثر من 11 عامًا، بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ إنشائه، وأيضاً إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين في شركة سيرة. وقبل عمله في شركة سيرة، شملت خبرته المصرفية أكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في مختلف وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وسوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد CFA وحائز على منصب محلل مالي معتمد CFA. وهو يحمل أيضاً شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إلينوي وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى من جامعة البحرين.

الأستاذ/ ياسر إسماعيل مظفر

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ ياسر مظفر بأكثر من 20 عامًا من الخبرة الواسعة في الصناعة المصرفية الإسلامية. وكان آخر منصب يشغله هو مساعد المدير العام - المدير المالي في المصرف الخليجي التجاري لأكثر من 12 عامًا قام خلالها بتأسيس وتطوير وإدارة دائرة الرقابة المالية والرقابة الداخلية في البنك. وقبل العمل في المصرف الخليجي التجاري، عمل في بيت التمويل الكويتي - البحرين في إدارة الرقابة المالية. الأستاذ ياسر هو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) وهو يحمل لقب المحاسب القانوني المعتمد (CPA) من ولاية ميتشغان، الولايات المتحدة الأمريكية. الأستاذ ياسر هو خريج ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين وحائز على شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الأستاذ/ نادر محمود

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة ومسؤول مكافحة غسل الأموال

الأستاذ نادر محمود هو مصرفي محترف يتمتع بأكثر من 31 عامًا من الخبرة في الشؤون المالية والمصرفية، وانضم إلى مجموعة البركة المصرفية في مارس 2019. وقبل ذلك، عمل الأستاذ نادر مع بنك الخليج الدولي، البحرين، حيث شغل أخيراً منصب رئيس الامتثال بالمجموعة المسؤول عن الإشراف على وظائف وأنشطة الامتثال وتنسيقها، بما في ذلك الامتثال التنظيمي، والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، والعقوبات الدولية عبر شبكة مكاتب المجموعة في جميع أنحاء العالم. وقبل هذا التعيين، شغل عددًا من المناصب العليا في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي، بعد أن بدأ السيد نادر مسيرته المهنية مع شركة نفط البحرين (بابكو). خلال حياته المهنية، اكتسب السيد محمود خبرة متنوعة في مجالات الامتثال والتدقيق ومراقبة الائتمان والاستثمار والخزينة والتمويل التجاري. السيد نادر هو خريج كلية الأعمال من جامعة البحرين ويحمل عدداً من الشهادات التخصصية، بما في ذلك شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (ACAMS)، رابطة الامتثال الدولييين (FICA) ومدقق حسابات معتمد في المجال المالي (CFSA).

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم

نائب رئيس أول - رئيس المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الدكتور علي عدنان إبراهيم لديه خبرة أكثر من 23 سنة وهو رئيس دائرة المسؤولية الاجتماعية في المجموعة، ومتخصص في الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامة الشركات، وتأثير الاستثمار، والتمويل الإسلامي الأصغر وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الدمج والاستحواذ، والهيكلية الشرعية. وقام بوضع استراتيجيات وعمليات تضمن مساهمة أعمال البركة في مجتمعاتها. يرأس د. إبراهيم أيضاً لجنة التنمية المستدامة التابعة لجمعية مصارف البحرين.

كما يرأس أيضاً المركز العالمي الإسلامي للتكنولوجيا المالية والذي يسعى الي استثمار التكنولوجيا المالية و التمويل الإسلامي والمستدام في إحداث التغيير. كما يتمتع د. إبراهيم بعضوية المنتدى الاقتصادي العالمي كقائد. سابقاً، كان الدكتور إبراهيم مستشاراً قانونياً في بيكر آند ماكينزي. وبصفته حاصل على منحة دراسية من برنامج فولبرايت، حصل الدكتور إبراهيم على الدكتوراه في التشريع المالي من جامعة جورج تاون (بامتياز). وقد شارك أيضاً في برامج القيادة مثل (القيادة العالمية والسياسة العامة في القرن الـ21) في جامعة هارفارد والقيادة التحولية في جامعة أكسفورد. وقد شغل مرتين منصب رئيس مشارك للجنة التمويل الإسلامي في رابطة المحامين الأمريكية. ونشر الدكتور إبراهيم عدة بحوث دولية حول الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي، والتمويل الإسلامي وتنظيمه، والتمويل الأصغر الإسلامي، وحوكمة الشركات المقارن وأسواق رأس المال في البلدان النامية.

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود بأكثر من عشر سنوات من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم إلى مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2007 وكان مسئولاً عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدرّس في جامعة البحرين وعمل أيضاً محامياً في شركة محلية حيث تمّ اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أول - رئيس التخطيط الاستراتيجي *

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 23 عامًا في الخدمات المصرفية الإسلامية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقبل التحاقه بمجموعة البركة المصرفية في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب في مؤسسات خليجية وعالمية مرموقة، حيث عمل مديراً للهيكلة والتنسيق الشرعي ورئيس الإدارة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وقبل ذلك، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة يكون للتعليم وشركة تعليم لمدة عام. كما عمل الدكتور محمد مصطفى مع ماكنزي وشركاه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي. وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع فيصل الإسلامي في البحرين في أواخر التسعينات من القرن الماضي،

وفقاً لسياسة الامتثال الخاصة بالمجموعة، والتي تم اعتمادها وتبنيها من قبل مجلس الإدارة في نوفمبر 2009، قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول امتثال يتمثل دوره في مساعدة الإدارة في ضمان التزام المجموعة بسياسة الامتثال للمجموعة، لا سيما ضمان أن تكون جميع أنشطة المجموعة متوافقة مع جميع القوانين واللوائح المعمول بها ووفقاً لأفضل الممارسات.

لقد قام رئيس إدارة الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في المجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة لتطبيقها في جميع أنحاء المجموعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام للمبادئ والممارسات التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة؛
- التقيد بممارسة الأعمال وفقاً لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛
- المساعدة في الحفاظ على بيئة حوكمة قوية في جميع الأوقات.

وتواصل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. كما تمّ الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات ذات الصلة بالجرّام المالية. وقد تمّ إدخال الأنظمة وأدوات الأتمتة وفقاً لمقتضيات الحاجة وذلك بغرض تحسين معايير الامتثال في كافة أنحاء المجموعة.

وظيفة مستقلة

- تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية ما يلي:
- التشخيص والتقييم لمخاطر الامتثال،
- وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات،
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والبالغ عن مخاطر الامتثال،
- مراقبة والتحقق في الإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال،
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمر التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الحوكمة والامتثال، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابةً عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضرورياً. وإضافة إلى ذلك، فإن للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يرى ذلك ضرورياً.

ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرّام المالية في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة للامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

حيث كان آخر منصب له هنالك هو نائب الرئيس لخدمات مصرفية الشركات والاستثمارات. وكان الدكتور محمد مصطفى قد بدأ حياته المهنية مع شركة Netbroker Inc (Waltham, MA, USA) كمطور برامج مالية في عام 1996.

الدكتور محمد مصطفى حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينيابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حصل على منحة دراسية لتعليمه من برنامج نقل التكنولوجيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

* عُيّن رئيساً للتخطيط الاستراتيجي في 1 نوفمبر 2019

الأستاذ/ عبد الملك مزهر

نائب رئيس أول – رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

انضم الأستاذ عبد الملك مزهر إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2019، ولديه خبرة عملية لأكثر من 15 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر التشغيلية، حوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات بالإضافة إلى قيامه بالمهام المتعلقة بمجلس الإدارة.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن لديه شهادة حوكمة الشركات الدولية و شهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

الدكتور التيجاني الطيب محمد هو مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 11 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديداً في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2007.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية المتزايدة. وتدعم وظيفة الامتثال في المجموعة الوحدات التابعة للمجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل سنوي وصياغة إطار العمل لها. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والضوابط وصل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا تتردد المجموعة إطلاقاً في رفض الأعمال التي قد تنطوي على مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

حوكمة الشركات (تتمة)

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال الرقابي وحكومة الشركات؛
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- العقوبات الدولية؛
- وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية أو فاتكا ومعايير الإبلاغ الموحد.

الامتثال الرقابي وحكومة الشركات

على مستوى المجموعة، يمثل وضع مجموعة البركة المصرفية لسياسات المجموعة إدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية متواصلة، ويتمّ تعميم هذه السياسات بشكل ممنهج إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتمّ تطوير وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائماً على جميع الموظفين الامتثال لها. إنّ الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسؤولياتها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ دائماً.

كذلك وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. ويتمّ تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن توجهاتهم من خلال قنوات اتصال تحمي هويتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

يتمّ التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي. والتي يتمّ تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. حيث تمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتمّ التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتمّ تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن النظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة

مجلس الإدارة للحكومة والامتثال وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظراً للعدد المتزايد من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إنّ مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالمياً بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظراً لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة المصرفية استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى منتسبيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تطبيق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيوداً ومخاطر مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحياناً تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعايير الإبلاغ الموحد

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقاً للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين من أجل ضمان وجود إطار مناسب. لدى مجموعة البركة أيضاً سياسة خاصة بمعايير الإبلاغ الموحد (سي آر إس) على مستوى المجموعة. يتمّ الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقاً للمواعيد المحددة.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق دائماً على اطلاع على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواءً كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة المصرفية أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة المصرفية أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة المصرفية أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة المصرفية أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ووفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثالث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

النُكُام التنظيمية

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحكومة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأس المال.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى قدره 8% على أساس البنك الواحد بمفرده و 12.5% (بما في ذلك الواقي لحماية رأس المال بنسبة 2.5%) على أساس موحد للمجموعة.

وفي نهاية العام 2014، أصدر مصرف البحرين المركزي اللائحة التنظيمية النهائية الخاصة بإطار بازل 3، حيث دخل هذا الإطار حيز التنفيذ وأصبح نافذاً ابتداءً من الأول من يناير 2015. ويتضمن إطار بازل 3 تنقيحاً جوهرياً لتعريف رأس المال الرقابي. حيث يؤكد الإطار أن الأسهم العادية هي المكون الغالب لرأس المال فئة 1 من خلال اعتماد حد أدنى لنسبة رأس المال لأسهم العادية فئة 1 CET 1 Capital Ratio. وتتطلب قواعد بازل 3 من المؤسسات الاحتفاظ بواقي لرأس المال، كما تتطلب قواعد احتساب رأس المال لأسهم العادية فئة 1 أن يتم خصم نسبي وعلى مراحل للتعديلات التنظيمية من إجمالي مبلغ رأس المال لأسهم العادية فئة 1، بحيث يتم خصم المجموع الكلي لهذه التعديلات التنظيمية ابتداءً من 1 يناير 2019، وتشمل التعديلات التنظيمية الاستثمارات الرئيسية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة المتعامل، والأصول المتعلقة بالضرائب المؤجلة. إن الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تُسمّى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة "معاملات الأطراف ذات الصلة"، (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة.

كما يتمتع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 25 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2019.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية سياسة داخلية أمرها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك، لأقارب الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات عامة عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

وفي حال كان مطلوباً من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواءً باللغة العربية أو الإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة المصرفية إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرّسة خصيصاً لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

حوكمة الشركات (تتمة)

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و / أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذاً لمخاطر كبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسؤوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضاً في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجمالاً لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءً على ما تم تحقيقه، ذلك على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة المزايا تعتقد أنّ هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة المزايا

تتحمل لجنة المزايا مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما أنّها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحكومة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة المزايا بضمان أن تتمّ مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسئولية. وتتمّ مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسؤوليات لجنة المزايا، كما ينصّ نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة فيما يتعلق بكلّ ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة،
- فضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتمّ توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتمّ تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكن هم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءاً كبيراً من مجموع مكافآتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتمّ توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأنّ للممارسات التي يتمّ بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.

الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، أو فرصة للتواطؤ. إن دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنص هذه السياسة على أن تعيين أيّ شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أيّ قرار يتعلق بمحاسبية أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

سياسة المكافآت والافصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص هذا، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوى تنافسياً من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. وتقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تمّ تصميم استراتيجيتنا هذه لتؤمّن تقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهدف إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهميننا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحكومة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحدد استراتيجيتها وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة "لجنة المزايا" بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

وفي تحديدها لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة المزايا بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلل اللجنة على أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وأفاق المستقبل المتوقعة له.

وتستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إن هدف المجموعة هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقاً للسلطة التقديرية للجنة المزايا.

إن تمويل توزيع سلة المكافآت يعتمد على تحقق حد أدنى من الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبياً. علاوة على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. وتضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.

ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها. يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوراً كبيراً في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعه لها، وهذه الأهداف تركّز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.

التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.

التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسئولية لتفويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافآتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة المزايا خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 54 ألف دولار أمريكي (51:2018 ألف دولار أمريكي). للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنة المزايا يرجى الرجوع إلى أعلاه.

الاستشاريون الخارجيون

استخدمت المجموعة مستشارين خارجيين لإجراء تحديثات بسيطة على عملية المكافآت خلال العام من أجل إعداد تقارير مناسبة للجنة المزايا.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقاً للأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعه في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطاراً عاماً موافقاً عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضاً تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة المزايا إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

حوكمة الشركات (تتمة)

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دوراً في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تمّ تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفّر توليفة مكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة المزايا في المجموعة بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتمّ بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحدّ إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأس المال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتمّ تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. وهذا يؤدّي إلى أن يتمّ تشكيل سلة الأجر المتغيرة وفقاً للاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- تكلفة وكفّية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتّخذة،
- تكلفة وكفّية مخاطر السيولة التي يتمّ تحملها أثناء مزاوله الأعمال،
- الانساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تمّ إدراجها في الأرباح الحالية.

تطلّ لجة المزايا على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، تقوم اللّجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم الإلحاق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختيار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة.

وفي السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتمّ تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

ويجوز للجنة المزايا، بموافقة المجلس، ترشيح واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تمّ تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أنّ عوامل الأداء التي تمّ على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاماً معينة تمكّن المجموعة من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقداً على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. ويتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. ويتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف عند الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجر المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجر بأكثر من 100 ألف دينار بحريني لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	40%	حالياً	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالياً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	0%	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	60%	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة المزايا، استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل. تفاصيل الأجر المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

ألف دولار أمريكي		
2018	*2019	
389	591	بدل حضور
1,500	1,500	المكافأة
167	243	أخرى

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2020.

(ب) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

ألف دولار أمريكي		
2018	2019	
85	96	بدل حضور
125	145	المكافأة
38	35	أخرى

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية.

حوكمة الشركات (تتمة)

ج) مكافآت الموظفين

يبلغ إجمالي المكافآت الثابتة للأشخاص المعتمدين الآخذين للمخاطر والخاضعين لهذه السياسة 7,765 ألف دولار أمريكي (2018: 8,197 ألف دولار أمريكي) ويبلغ عدد هؤلاء 17 (2018: 20).

إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2019 بلغت 6,028 ألف دولار أمريكي (2018: 7,258 ألف دولار أمريكي).

د) المنح المؤجلة

يقب لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجلة ومتغيرة وذلك بحسب شروط برنامج جوائز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبقاً بحسب أداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور أعلاه لشراء أسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاثة سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ إجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة 3,598 ألف دولار أمريكي (2018: 4,356 ألف دولار أمريكي).

هـ) تعويض إنهاء الخدمة - لا يوجد (2018-2019)

1) المكافآت المدفوعة للموظفين المعتمدين

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2019

رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)		المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)				رقم	فئة الموظفين
	الرواتب والأجور	علاوات أخرى	مكافأة الأداء (نقداً)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة أخرى		
4	2,711	1,316	2,048	3,072	0	0	4	الموظفين المعتمدين الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال) في المكتب الرئيسي
7	1,271	515	159	194	0	0	7	الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسل الأموال و الالتزام
6	1,395	557	223	332	0	0	6	الموظفين المعتمدين وغير المشمولين في الجدول أعلاه
17	5,377	2,388	2,430	3,598	0	0	17	المجموع

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2018

رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)		المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)				رقم	فئة الموظفين
	الرواتب والأجور	علاوات أخرى	مكافأة الأداء (نقداً)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة أخرى		
4	2,218	1,727	2,347	3,523	0	0	4	الأشخاص الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)
9	1,629	769	332	499	0	0	9	الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسل الأموال و الالتزام
7	1,377	477	223	334	0	0	7	الموظفين، عدى عن الأشخاص المعتمدين (العاملين في وظائف تحت البند 2)
20	5,224	2,973	2,902	4,356	0	0	20	المجموع

2) المكافآت المؤجلة

2019					
المجموع (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)	الأسهام		نقدا (ألف دولار أمريكي)	
		دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)		
13,212	0	13,212	36,785	0	الرصيد الافتتاحي
3,815	0	3,815	12,307	0	المكافأة خلال السنة
(3,541)	0	(3,541)	(6,916)	0	المدفوع / الصادر خلال السنة
0	0	0	0	0	الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر
13,486	0	13,486	42,176	0	الرصيد الختامي

2018					
المجموع (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)	الأسهام		نقدا (ألف دولار أمريكي)	
		دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)		
11,762	0	11,762	25,831	0	الرصيد الافتتاحي
4,356	0	4,356	14,520	0	المكافأة خلال السنة
(2,906)	0	(2,906)	(3,566)	0	الصادر خلال السنة
0	0	0	0	0	الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر
13,212	0	13,212	36,785	0	الرصيد الختامي

تهدف إدارة المخاطر بالمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من احتساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛
- خلق ثقافة احترافية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع نهج منضبط بقبول معدلات مخاطر مقبولة قائمة على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة؛
- تأهيل الموظفين مهنيًا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛
- الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكّن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛ في جميع أنحاء المجموعة؛
- الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي الإسناد في المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تنفيذ تلك المعاملات؛
- الامتثال الدقيق بجميع المتطلبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات التنظيمية؛ والحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات والأحكام المحلية لكل وحدة.

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدّر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

وتشكّل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبّل وتنوع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان التابعة للإدارة التنفيذية واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام، كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرّضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤولة عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 3، وحيثما يكون لازماً، متطلبات بازل 2، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما أنّها مسؤولة عن استحداث نظم وبرمجيات فعّالة لقياس وإدارة المخاطر، ومتابعة امتثال المجموعة لهذه المعايير مع تزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

حوكمة الشركات (تتمة)

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءًا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:

- 1- بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية / القدرة على السداد،
- 2- الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها،
- 3- والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة عن القيام بمراجعة التعرضات الائتمانية لعملاء البنك وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على طلبات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة وكذلك تعريف أقصى حجم من التسهيلات المجازة للعميل الواحد على أساس كل حالة على حدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

إنّ لدى مجموعة البركة المصرفية وكلّ وحدة تابعة إطاراً عاماً لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيّدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إنّ إدارة السيولة تقتضي أيضاً مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضاً تأثير خطر احتمال حدوث سحب كبير من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلوّة على السياسات الداخلية إدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20% وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجةً للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

وتتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها، وتتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

كما يتم تنفيذ عمليات لتوحيد وتجميع عملية احتساب كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والعمليات بما يتوافق مع متطلبات بازل 3 ومصرف البحرين المركزي. علوّة على ذلك فإنّ أنظمة مخاطر التشغيل في كل وحدة تابعة تمكّن من انتهاز نهج متناسق لإدارة مخاطر التشغيل.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في التالي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل الديون واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسّن في نوعية الأصول ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة لمواجهة التحديات المتزايدة في بعض الأسواق التي تعمل فيها المجموعة.
- تأكد جميع الوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للأصول المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارات إدارة المخاطر. ويظلّ توظيف وتدريب موظفي إدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
- أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر معتمد يغطّي مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية؛ وعلوّة على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد للاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تمّ وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في الكتيبات الإرشادية التشغيلية التي تلتزم بدقّة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاوله أعمالها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم ومعدّل العائد والعملة الأجنبية، ومخاطر العمليات ومخاطر عدم الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية. وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعاً فيما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إنّ ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل في صيغ السّلم أو استئجار أو المضاربة أو المشاركة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن غير الموظف الذي أنشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنياً على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

واصلت مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر في عام 2019، فلقد قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول.

لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات والتي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. تعقد لجنة إدارة مخاطر أمن المعلومات بالمركز الرئيسي اجتماعاتٍ بصفة دورية وقد تم إصدار منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر أمن المعلومات وتم تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيراً فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجى الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفقاً لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعّالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

حوكمة الشركات (تممة)

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقاً لقابليتها المحددة سلفاً لتقبل المخاطر وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمثلة في تعظيم العائد للمساهمين. وتشمل إدارة رأس المال المبادرة بإجراء التعديلات المناسبة واللائمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص أو ما شابه ذلك.

لذلك فإنّ الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 16.65% في 31 ديسمبر 2019 وهي نسبة أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5% تتضمن المعدل الواقي لحماية رأس المال المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي وهو نسبة 2.5%.

وتخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. كما تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

التحول الرقمي وتقنية المعلومات

تقوم اللجنة التوجيهية للتحويل الرقمي وتقنية المعلومات بالتحكم في ودعم استراتيجيات التحويل الرقمي واستراتيجيات تقنية المعلومات والسياسات والمشاريع والمبادرات المتعلقة بها في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، وذلك لضمان توافيقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية المحلية لكل وحدة. تقوم المجموعة بمراجعة استراتيجيات التحويل الرقمي وتقنية المعلومات بشكل دوري في جميع وحدات المجموعة لتأمين مساهمتها في تحقيق استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

إن العديد من الوحدات التابعة للمجموعة هي في المراحل النهائية من استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بنظم مصرفية أساسية جديدة. تقدم الوحدات الآن حلولاً جديدة في مجالات عديدة مثل الخدمات المصرفية الرقمية والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني، بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمته العمليات الآلية. تعد الخدمات المصرفية الرقمية والتحول الرقمي والتقنية المالية من المجالات الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة بنشاط على وضع استراتيجيات تضمن تعزيز الفرص والتغلب على التحديات المرتبطة بانقطاع الخدمة.

لدى كل وحدة تابعة خطة لاستمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث ويتم تحديث هذه وتحديثها واختبارها بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات من مصرف البحرين المركزي تحت وحدة HC

وفقاً لتقييم الالتزام المستقل الذي أجري لتغطية عام 2019، تتوافق مجموعة البركة المصرفية بالكامل مع متطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة HC في دفتر القواعد لمصرف البحرين المركزي.